الجبهة البيزنطية

استفادت الدولة البيزنطية من الاضطرابات التي سادت الدولة الإسلامية، نتيجة انتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين، ونقل العاصمة من دمشق؛ فهاجمت المناطق الشمالية للدولة الإسلامية، ونجح الأمبراطور قسطنطين الخامس في توسعة حدود بلاده، بعيداً نحو الشرق، عندما أغار على مناطق الثغور الشامية والجزرية واستولى على مدنها وقلاعها[٣].

وقاد الأمبراطور في عام (١٣٣ هـ/ ٧٥١ م) حملة إلى منطقة الحدود مع أرمينيا، واستولى على حصن ثيودوسيبوليس (أرضروم)، ولم يتمكن الجيش العباسي الذي كان يقوده مخلد بن مقاتل بن حكيم من الصمود[٤].

وتابع الأمبراطور اجتياحه للمنطقة، وسيطر على حصن كماخ على نهر الفرات بعد مقاومة، وهاجم الثغور الجزرية ودمَّر تحصينات الفرات واستولى على الحدث وملطية وقلوذية وخرَّب حصن سميساط[٥].

في (شهر ذي الحجة عام ١٣٣ هـ/ شهر آب عام ٧٥١ م)[١].

هذا وقد حالف التوفيق أبا داوود خالد بن إبراهيم، الذي عينه أبو مسلم حاكماً على بلخ، وذلك في عملياته العسكرية التي نفّذها في نواحي الختل وكش، فهرب حاكم الختل إلى الصين، وقُتل دهقان كش، فخلفه أخوه على العرش[٢].

ثم حدث أن تعرضت الصين إلى مشكلات داخلية، ونشبت فيها حرب أهلية بفعل الصراع على العرش، ممّا صرف الصينيين عن التدخل في شؤون بلاد ما وراء النهر. وتعد معركة طراز نهاية التدخل الصيني في هذه المنطقة التي نعمت في ظل الحكم العباسي بعهد طويل من الرخاء.

الجبهة البيزنطية

استفادت الدولة البيزنطية من الاضطرابات التي سادت الدولة الإسلامية، نتيجة انتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين، ونقل العاصمة من دمشق؛ فهاجمت المناطق الشمالية للدولة الإسلامية، ونجح الأمبراطور قسطنطين الخامس في توسعة حدود بلاده، بعيداً نحو الشرق، عندما أغار على مناطق الثغور الشامية والجزرية واستولى على مدنها وقلاعها[٣].

وقاد الأمبراطور في عام (١٣٣ هـ/ ٧٥١ م) حملة إلى منطقة الحدود مع أرمينيا، واستولى على حصن ثيودوسيبوليس (أرضروم)، ولم يتمكن الجيش العباسي الذي كان يقوده مخلد بن مقاتل بن حكيم من الصمود[٤].

وتابع الأمبراطور اجتياحه للمنطقة، وسيطر على حصن كماخ على نهر الفرات بعد مقاومة، وهاجم الثغور الجزرية ودمّر تحصينات الفرات واستولى على الحدث وملطية وقلوذية وخرّب حصن سميساط[٥].

ويبدو أن قسطنطين الخامس، هذا، قد هدف من اجتياحه للمنطقة تدمير مراكز الإمدادات وقواعد الانطلاق الإسلامية للحد من اندفاع المسلمين إلى داخل الحدود البيزنطية بفعل أنه أدرك استحالة الدفاع عن هذه المناطق في حال استقر البيزنطيون فيها نظراً لبعدها عن العاصمة. لذلك أمر بهدمها وتخريبها، فهدَّد بذلك نظام الثغور الإسلامي.

والواقع أن بيزنطية قد اطمأنت إلى أن النشاط الإسلامي، رغم كثافته، لن يؤثر على أمنها مثلما كان الحال في عهد دولة الخلافة الأموية. وبالرغم من ذلك فقد أقامت نظاماً دفاعياً ثابتاً بأن جعلت مناطق الحدود المواجهة للمسلمين مناطق عسكرية دائمة تمركزت فيها قوات عسكرية[١].

كان رد الفعل الإسلامي محدوداً في بادىء الأمر، ثم أخذ يقوى تدريجياً، وظهرت حركة الاستجابة بالرد على الهجمات البيزنطية مع اقتراب استقرار أوضاع الخلافة، فاستؤنفت حركة الصوائف والشواتي[٢].

ففي عام (١٣٤ هـ/ ٧٥٢ م) أرسل أبو العباس صائفتين إلى ملطية، الأولى بقيادة عمّيه صالح وعيسى ابني علي فخربا سورها، والثانية بقيادة محمد بن النصر بن بريم الحميري الذي دخل حصن طوانة[٣]، كما وجَّه، في نهاية هذا العام، غارة بحرية إلى صقلية وسردينيا بقيادة عبد الله بن حبيب الفهري[٤].

ويبدو أن أبا العباس هدف إلى بعثرة قوة بيزنطية وتشتيتها لتخفيف الضغط العسكري عن الجبهات العسكرية.

وحرص الخليفة على استعادة ما استولى عليه البيزنطيون مثل أرضروم وترميم ما خرَّبوه مثل ملطية، كما برهن وصول البحرية الإسلامية إلى الجزر، على استمرار النشاط البحري، فكلَّف واليه على الشام، وهو عمه عبد الله بن علي في عام (١٣٦ هـ/ ٧٥٣ م)، بتجهيز حملة إلى آسيا الصغرى. تجمعت الحملة في دابق شمالي

حلب استعداداً للانطلاق إلا أن وفاة الخليفة، في تلك السنة، جعلت عبد الله بن علي يحجم عن قيادتها، وأظهر عن مطامعه في السيطرة على الخلافة.

وبشكل عام، يمكن وصف المناوشات العسكرية بين الطرفين في ذلك الوقت بحرب الحدود[١].

الوزارة في عهد أبي العباس

استحدث منصب الوزير مباشرة بعد انتصار الجيوش العباسية على الجيوش الأموية وقبل مبايعة أبي العباس السفاح بالخلافة، وهذا المنصب هو نظام فارسي قديم[٢]. ويبدو أن أبا العباس حين أقرَّ نظام الوزارة، راعى تطور الدولة واتجاهها نحو المركزية، وتوزيع السلطات. وقد تم ذلك بتحريض الفرس، وتأثير الخراسانيين. إذ إنهم دعوا أبا سلمة الخلال «وزير آل محمد» وأقره أبو العباس.

لكن سلطات الوزير لم تتحدد بصورة واضحة في عهد أبي سلمة، ومع أنه سُمِّي وزيراً إلا أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات أو سلطات كاملة في جميع الدواوين، فلم يكن ديوان الخراج وديوان الجند داخلين في سلطته. وكثيراً ما وقع التصادم بين سلطة الخليفة وسلطة الوزير، بفعل عدم تحديد صلاحيات الثاني، في حين كانت صلاحيات الأول محددة بشكل واضح. وكان الوزير يرغب في السيطرة على الجهاز الإداري كله، وينفذ جميع الصلاحيات. وكانت سلطة الخليفة هي التي تثبت أمام محاولات الوزير[٣].

ثم أخذ هذا النظام يتطور حتى استقر وتوضَّحت معالمه في العصر العباسي الأول، فجعلت للوزارة، اختصاصات معينة وقواعد ثابتة لعل أهمها الإشراف على الشؤون المالية. فالوزير هو المختص بأمور الدخل والخرج، يتولى ديوان الخراج وديوان النفقات، ويشرف على الضرائب، ويجمع في شخصه السلطتين المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى الواجبات العامة من نصح الخليفة ومساعدته، وينوب عنه في حكم البلاد، أي أنه كان بمثابة الساعد الأيمن للخليفة[٤].

والوزارة في عهد العباسيين على نوعين:

- وزارة تنفيذ.
- وزارة تفويض.

فوزارة التنفيذ تنحصر في تنفيذ أوامر الخليفة، ولا يتصرف فيها الوزير تصرفاً شخصياً مستقلاً وإنما الوزير في هذه الحال همزة الوصل الوحيدة بين الإمام والشعب[١].

أما وزارة التفويض فتقوم على تصرف الوزير المطلق في شؤون الدولة، بعد أن يكون الخليفة قد فوّض إليه ذلك، ويبقى للخليفة حق التصرف في ولاية العهد، وعزل من لا يرضى عنهم ممن يوليهم الوزير بعض الأعمال[٢].

وعندما ضعفت سلطة الخلفاء العباسيين، تحول النفوذ من الخلافة إلى الوزارة، فارتفع شأن الوزراء، وأضحت وزارة تفويض، بعد أن كانت وزارة تنفيذ. لكن حدث في فترة قوة الدولة أن فوّض الخلفاء أمور الدولة لوزرائهم، ومن أشهر وزراء التفويض في العصر العباسي الأول آل برمك.

ويُعدُّ منصب الوزارة، كما تبلور في العصر العباسي الأول، ذا أهمية كبيرة وخطيرة في الوقت نفسه. فمن حيث أهميته، فهو أهم منصب في الدولة العباسية بعد منصب الخلافة، ومن حيث خطره فقد ترك الوزراء بصمات واضحة في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والفكرية، واستغل بعضهم هذا المنصب لخدمة أغراض سياسية إقليمية معارضة لسياسة الدولة العباسية، خاصة إذا علمنا أن غالبية الوزراء، الذين تولوا منصب الوزارة في العصر العباسي الأول، كانوا من الفرس.

استوزر أبو العباس، بعد أبي سلمة، خالد بن برمك وقد رفض أن يُسمى وزيراً خشية أن يصيبه ما أصاب سلفه، مع أنه خلفه في مهام منصبه بالإضافة إلى جميع المهمات الأخرى التي كان يقوم بها وأهمها الإشراف على ديوان الخراج وديوان الجند بالإضافة إلى الغنائم[٣].

ولاية العهد - وفاة السفاح

عهد السفاح في عام (١٣٦ هـ/ ٧٥٤ م) لأخيه أبي جعفر بالخلافة من بعده ثم عيسى بن موسى بن محمد وكتب العهد بذلك وأعطاه إلى عيسى بن موسى.

أصيب السفاح بالجدري وهو بالأنبار، وتوفي في الثالث عشر من (شهر ذي الحجة عام ١٣٦ هـ/ شهر حزيران عام ٧٥٤ م) ودفن في قصره بالأنبار[١].